جامعة مولاي إسماعيل
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

الكلية المتعددة التخصصات
FACULTÉ POLYDISCIPLINAIRE

مدخل لدراسة علوم الحديث

نسخة مزيدة منقَّحة

الفصل الأول

مسلك الدراسات الإسلامية

ذ. محمد أسعد

الدورة الخريفية 2023 / 2024 م

محاور الوحدة

- تعريف علوم الحديث
- علوم الحديث: النشأة والتطور
- توثيق السنة الشريفة؛ كتابة وتدوينا وتصنيفا
- أقسام الحديث من حيث القبول والرد وتطبيقاتها
  - الحديث الصحيح
  - الحديث الحسن
  - الحديث الضعيف

تعريف علوم الحديث

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

1 – تعريف الحديث والمصطلحات ذات الصلة.

– الحديث:

أ– لغةً: الجديد.

ب– اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

–السنة:

أ لغة: الطريقة والسيرة.

ب – اصطلاحا، فيه قولان:

1 – **مرادفة للحديث.**

2 – **السنة أعم من الحديث:** فالسنة لا يشترط أن تثبت بالحديث، فقد تثبت بالإجماع أو عمل أهل المدينة، أو بما جاء عن الصحابة الكرام.

3 – **الحديث أعم من السنة:**

– فالسنة لا تكون إلا فيما هو ثابت ومتقرر، والحديث يشمل ما هو ثابت وما ليس بثابت.

– الحديث لا يلزم أن يكون سنة؛ لأن في الحديث ناسخا ومنسوخا ومطلقا ومقيدا وعاما وخاصا؛ فالمنسوخ، والعام المخصوص في محل التخصيص، والمطلق المقيد في محل التقييد، لا يكون سنة، وكذا ما لم يجر عليه العمل.

فالسنة أعم من الحديث من جهة ما تثبت به، وأخص منه من جهة أنها لا تطلق إلا على ما ثبت وما جرى عليه العمل دون غيره[1].

– الخبر:

أ– لغة: النبأ.

ب– اصطلاحا: فيه ثلاثة أقوال، وهي:

1– هو مرادف للحديث: أي: أن معناهما واحد اصطلاحا.

2– مغاير له: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاءه عن غيره.

3– أعم منه: أي: فالحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عنه أو عن غيره.

---

[1] مذكرة علوم الحديث، محمد بازمول ص 14.

– الأثر:

أ- لغة: بقية الشيء.

ب- اصطلاحا: فيه قولان؛ هما:

1- هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا.

2- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

– الفرق بين الحديث النبوي والحديث القدسي

الحديث القدسي: نسبته إلى الله ويحكيه النبي عنه – عدده قليل – تختص موضوعاته بمجال الوعظ.

الحديث النبوي: نسبته إلى النبي ويُحكى عنه – عدده كثير – يشمل مختلف موضوعات الدين.

– الإسناد: لغة: الاعتماد، يقال: أسند ظهره إلى الحائط، اعتمد عليه.

اصطلاحا له معنيان:

أ- عزو الحديث إلى قائله مسندا.

ب- سلسلة الرجال الموصِّلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند. وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه.

– السند:

اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

– المسنَد: بفتح النون.

أ- لغةً: اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى: عزاه ونسبه إليه.

ب- اصطلاحًا: له ثلاثة معانٍ:

1- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.

2- الحديث المرفوع المتصل سندا.

3- أن يراد به السند فيكون بهذا المعنى مصدرا ميميا.

– المسنِد: بكسر النون.

هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

– المتن:

أ- لغةً: ما صلب وارتفع من الأرض.

ب- اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام[1].

[1] تيسير مصطلح الحديث ص 17، 19.

مثال:

قال الإمام البخاري في صحيحه: حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى** ... »[1] الحديث.

فعمل الإمام البخاري في ذكر الحديث بسنده يسمى إسنادا بمعنى: **عزو الحديث إلى قائله مسندا**.

ومن قوله حدثنا الحميدي ... إلى قول عمر: سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: يسمى سندا، ويسمى إسنادا أيضا بمعنى: **سلسلة الرجال الموصِّلة للمتن**،

وقوله: "إنما الأعمال بالنيات" **يسمى متن الحديث**.

والحديث يسمى مسنَدا بفتح النون. بمعنى: أنه مرفوع متصل السند.

والبخاري في ذكره للحديث بسنده **يسمى مسنِدا** بكسر النون[2].

2 – أهمية الإسناد

- الإسناد من الدين. روى الإمام مسلم بسنده عن عبد الله بن المبارك (ت 181هـ) قال: "**الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء**"[3].
- اعتبار الإسناد من الدين؛ لأن الإسناد وسيلة لتمييز الأحاديث ومعرفة الصحيح من الموضوع؛ مما يترتب عليه أحكام وتعاليم الدين. وهو ما عناه ابن سيرين (ت 110 هـ) بقوله: "**إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم**"[4].
- الإسناد خَصِيْصَة من خصائص هذه الأمة[5].
- الإسناد يعد نصف علم الحديث؛ لأن الحديث متن وإسناد[6].

---

[1] صحيح البخاري رقم 01.

[2] الوسيط لأبي شهبة ص 19.

[3] مقدمة صحيح مسلم 14/1.

[4] بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم العمري ص 53.

[5] شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي ص 40

[6] الإسناد عند المحدثين، داود سليمان الدليمي ص 30.

3 – علوم الحديث بالمعنى العام:

جميع المعارف المتصلة بالحديث من جهة نقله، وتمييز صحيحه من ضعيفه، وفهمه واستنباط أحكامه.

4 – أقسام علم الحديث

علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

- علم الحديث رواية.
- وعلم الحديث دراية.

– أول من اشتهر عنه تقسيم علم الحديث إلى رواية ودراية

يعتبر ابن الأكفاني (ت 749هـ). أول من قسم علم الحديث هذا التقسيم ووضع له تعريفا محددا في كتابه: "إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد" ووجدت قبله إشارات إليه كما في تسمية الرَّامَهُرْمُزِي كتابه: "المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" .

واعتمد السيوطي (ت911 هـ) هذا التقسيم في مقدمة كتابه "تدريب الراوي" ثم انتشر عنه بعد ذلك[1].

1 – علم الحديث رواية

تعريفه: هو علم يُعنى بنقل ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية وخُلُقية، نقلا دقيقا محررا، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم.

موضوعه: أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته الخِلقية والخُلقية؛ من حيث نقلها نقلا دقيقا محررا.

فائدته: معرفة وضبط حديث النبي –صلى الله عليه وسلم– وتحرير ألفاظه، ومعرفة أفعاله وأحواله للاقتداء به، والفوز بالنجاة والسعادة في الدارين .

واضعه: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت 120هـ), وقيل الإمام محمد بن شهاب الزهري (ت124هـ).

2 – علم الحديث دراية

تعريفه: هو علم بأصول وقواعد يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

موضوعه: الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

فائدته: معرفة المقبول من المردود، وتمييز الصحيح من الحسن من الضعيف. وبذلك تصان الشريعة من التحليل والتحريم بغير دليل.

واضعه: الإمام القاضي الرامهرمزي (ت 360هـ)[1].

---

[1] علم الحديث بين الرواية والدراية، فتح الدين بيانوني، مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية ص 224، العدد 56، عام 2015م.

- **أسماء هذا العلم وأوجه التسميات**

علوم الحديث: لكون هذا العلم خلاصة علوم متعددة ومعارف متنوعة.

علم مصطلح الحديث: لكون أصوله وقواعده تغلب عليها الاصطلاحات اللفظية.

علم الحديث دراية: لكون هذا العلم يقابل علم الحديث رواية.

أصول الحديث: لكونه أصلا لعلم الحديث رواية.

6- العلاقة بين علم الحديث دراية وعلم الحديث رواية

علم الحديث دراية أصل لعلم الحديث رواية، وهو منه بمنزلة أصول الفقه من الفقه؛ ولذلك سمي "علم أصول الحديث". ولا يلزم من هذه التسمية أن يطلق الفرع على علم الحديث رواية ولا يسوغ؛ لما في تسميته بالفرع من المجافاة عن الأدب اللازم مع السنة الشريفة.

والعبارة المناسبة في العلاقة أن يقال: علاقة وسيلة بغاية؛ فعلم الحديث دراية وسيلة، وعلم الحديث رواية غاية.

7 – أهمية علم الحديث

- الشريعة قائمة على القرآن الكريم والسنة الشريفة، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهية.
- لا يتم فهم كلام الله تعالى، إلا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وعلومها، لأن السنة هي الشرح النظري والعملي للقرآن الكريم. قال الله تعالى: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ النحل:44.
- من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالما بالسنة الشريفة.
- منه تعرف شمائل النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته العطرة.
- كفى خادم الحديث فضلًا دخوله في دعوته –صلى الله عليه وسلم– حيث قال:«**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[2].

قال سفيان بن عيينة: "ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث"[3].

---

[1] الوسيط 23،26.

[2] سنن الترمذي رقم 2658.

[3] قواعد التحديث ص 44، 48.

علوم الحديث: النشأة والتطور

1 – طور النشأة والتكوين (في القرن الأول والثاني الهجريين)

أ – بدأت البواكير الأولى لهذا العلم منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم، بأمر من القرآن الكريم الذي طلب التثبت من نقل الرواة، وعدم إقامة الأحكام قبل التأكد من صدقها، فقال عز من قائل: ﴿**يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات: 6] .

- وحذر النبي – صلى الله عليه وسلم – من الكذب عليه، وهو ما يستوجب التثبت فيما ينسب إليه حيث قال: «**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[1].

ب – وتثبَّت الصحابة رضوان الله عليهم واشتدوا في أمر الرواية صيانة للدين، وربما طلبوا – أحيانا – من الراوي أن يأتي لهم بشاهد على ما يرويه.

- فعل ذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنه حينما جاءته الجدة تطلب حقها في الميراث[2].
- وكذلك فعل عمر مع أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما، في قضية الاستئذان ثلاثا[3].
- **ولم يكن موقف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما شكّا في صدق الصحابة رضي الله عنهم أجمعين – كلا وحاشا – وإنما أرادوا أن يؤسسوا منهج التثبت في رواية الأحاديث؛ صيانة للدين من الكذب والتحريف.**

ج – ولما قامت الفتنة بعد مقتل الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه اشتدوا أكثر في أمر الرواية، خشية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لتوافر دواعيه.

---

[1] صحيح البخاري رقم 1291 وصحيح مسلم رقم 4.

[2] سنن أبي داود رقم 2894 وسنن الترمذي رقم 2100.

[3] صحيح البخاري رقم 6245 وصحيح مسلم رقم 2153.

- روى مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1].
- وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "كنا نقبل الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من كل أحد، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نقبل منه إلا ما نعرف"[2].
- فتكلم من الصحابة كثيرون في أمر الرواية والجرح والتعديل، منهم: أنس بن مالك، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وعائشة، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين.

د – وتكلم عن بعض قواعده هذا العلم من التابعين: سعيد بن المسيب (ت 94 هـ) وعامر الشعبي (ت 103 هـ) والحسن البصري (ت 110 هـ) وابن سيرين (ت 110 هـ) وغيرهم أيضا كثير.

هـ – وتكلم من بعدهم من صغار التابعين وتابعيهم: الإمام الزهري (ت 123هـ) وسليمان التيمي (ت 143 هـ). والإمام مالك بن أنس (ت 179 هـ) وغيرهم أيضا كثير.

- وتوجد أقوال هؤلاء العلماء في هذا العلم مبثوثة في صفحات الكتب تتناقل إلى يوم الناس هذا.

2 – طور التقعيد والكتابة المتفرقة (في القرن الثالث)

- في هذه المرحلة دخل علم أصول الحديث طورا جديدا بكتابة بعض المتفرقات من مسائله في كتب العلماء ضمن المؤلفات في موضوعات أخرى.
- فكتب الإمام الشافعي (ت 204هـ) في كتابيه **الرسالة، والأم** عن الاحتجاج بالسنة وعن حجية خبر الواحد، وشروط الحفظ في الراوي، وشروط صحة الحديث، وقبول رواية المدلس إذا صرح بالسماع والحديث المرسل ومدى حجيته، وغير ذلك.
- ونقل تلاميذ الإمام أحمد (ت241هـ) عنه كثيرا من آرائه المتعلقة بموضوعات علم المصطلح، وتكلم البخاري (ت 256هـ) في صحيحه وتواريخه عن بعض مباحث هذا العلم، كما تعرض الإمام مسلم رحمه الله تعالى (ت 261 هـ) في مقدمة صحيحه لبعض مباحث هذا الفن.
- وتكلم أبو داود (ت 275 هـ) في رسالته إلى أهل مكة عن بعض مباحث هذا العلم
- وفي سنن الترمذي (ت 279 هـ) أيضا حديث عن جملة من قواعد علوم الحديث.

---

[1] مقدمة صحيح مسلم 15/1.

[2] مقدمة صحيح مسلم 12/1.

- ثم تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى دخل فيها هذا العلم مرحلة المصنفات المستقلة التي ألفت خصيصا لعلم مصطلح الحديث.

3 – طور الاستقلال في التأليف (بعد القرن الثالث)

- **أهم المصنفات**
- **أول من صنف في مصطلح الحديث استقلالا:** القاضي الرامهرمزي (ت360هـ) في كتابه: **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**.
- **أكثر العلماء تصنيفا في مصطلح الحديث**
- الخطيب البغدادي (ت463هـ) ألف: **الكفاية في علم الرواية**، و**الجامع لآداب الشيخ والسامع**، وقل فن من فنون الحديث إلا وصَنَّفَ فيه كتابا مفردا. قال الحافظ ابن نقطة (ت 629 هـ) كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه.
- **أول كتاب جامع في مصطلح الحديث**
- **علوم الحديث** لابن الصلاح (ت643 هـ) المشهور بمقدمة ابن الصلاح .
- اعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره فلا يحصي كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر[1].
- **أهم كتاب مختصر في مصطلح الحديث**
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر**، لا بن حجر (ت 852هـ) .
- **أهم المصنفات المعاصرة في مصطلح الحديث**
- **معجم المصطلحات الحديثية**، نور الدين عتر.
- **معجم المصطلحات الحديثية**، سيد عبد الماجد الغَوري.
- **منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين عتر
- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث** لمحمد أبو شهبة
- **تحرير علوم الحديث**، يوسف الجديع
- **تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان

[1] نزهة النظر، شرح نخبة الفكر، لابن حجر ص 38.

توثيق السنة النبوية الشريفة: كتابة وتدوينا وتصنيفا.

تمهيد

شاع رأي لدى بعض الباحثين المهتمين بالفقه الإسلامي ومصادره التشريعية (القرآن والسنة) – تبعا للمستشرقين – أن السنة ظلت تنقل بالرواية الشفهية إلى القرن الثاني الهجري، حيث بدأ تدوينها بعد ذلك، مما يستدعي الشك في صحتها؟ !!

وما من شك في أنها دعوى عارية عن الصحة، جهلت أو تجاهلت جملة من الحقائق التاريخية التي تقضي ببطلانها، وهو ما سيأتي عرضه في العناصر الآتية وما يندرج تحتها من التفريعات والتفاصيل.

أولا: إيضاح مدلولات المصطلحات الأساسية في الموضوع

(**تدوين** و**تصنيف** من جهة، و**كتابة** من جهة أخرى).

أ – **التدوين**: عمل وصناعة الديوان[1]، والديوان: هو **مجتمع الصحف**[2]، والدفتر الذي يكتب فيه[3].

ج – **التصنيف**: هو **التمييز**[4] **والترتيب بحيث يكون الكتاب المصنَّف مقسما على أبواب أوفصول**[5].

د – **الكتابة**: هي **عند الإطلاق لا تفيد إلا مجرد الخط أو الرقم على ورقة أو لوح** أو جدار. جاء في لسان العرب: "كتب الشيء... خطه. ويطلق على الورقة أو الصحيفة أو الرسالة المكتوبة كتاب"[6].

---

[1] تدوين السنة وشبهات المستشرقين ص 8.

[2] لسان العرب، مادة: دون.

[3] النهاية في غريب الخديث 2/ 150

[4] لسان العرب، مادة: صنف

[5] تدوين السنة وشبهات المستشرقين ص 9.

[6] لسان العرب، مادة: كتب.

ثانيا: الملابسات المحيطة بالسنة النبوية في القرن الأول الهجري.

وهي أحوال المجتمع العربي عموما، والمجتمع الإسلامي في عصر النبوة وعصر الصحابة على وجه الخصوص، ومن أهمها:

– أن العرب أمة أمية يقل فيها الكتاب والقراء، فكان الاعتماد على الحفظ الوسيلة الرئيسية في حفظ تراثهم.

- **جاذبية النبي – صلى الله عليه وسلم – التي تستهوي الأفئدة في سمته وأخلاقه وفصاحة كلامه، ووجازته وتكريره للكلام ثلاث مرات، ما جعل الأفئدة تهوي إلى حضور مجالسه وسماع كلامه، حتى إن من تعذر عليه حضور مجلسه يحرص أن يسأل من حضره من الصحابة الآخرين.**
- كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يحفِّظ أصحابه كثيرا من السنن القولية تحفيظا حرفيا.
- أحكام الشريعة الإسلامية ظهرت تدريجيا، على مراحل استغرقت مدة ثلاث وعشرين سنة، فلم يمت – صلى الله عليه وسلم – حتى استقرت دولته وانتشرت سنته.
- مدارسة الصحابة ومذاكرتهم كل ما يسمعونه من الرسول – صلى الله عليه وسلم – تدينا في مجالسهم ومساجدهم وبيوتهم رجالا ونساء، مع حبهم لنبيهم حبا عظيما.

– إذا اختلف الصحابة – رضي الله عنهم – رجعوا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فيبين لهم الصواب.

- كان من أخلاق العرب قبل الإسلام الصدق في الحديث.
- كان الرسول – صلى الله عليه وسلم – يحذر من الكذب عليه أشد التحذير.
- كان بعض الصحابة متخصصين ببعض علوم الشريعة، وكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يحث على أخذ العلم منهم، فكان لهم رواة يروون عنهم العلم، ويرويه عنهم آخرون... إلى أن يشيع بين الناس.
- **أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يبعث أصحابه العلماء إلى الأقاليم ليعلموا الناس أحكام الشريعة، وكذلك أصحابه الخلفاء من بعده.**
- **تطابق الأحكام الشرعية في الأقاليم الإسلامية المختلفة في قضايا متشابهة، دليل على حفظ السنة بطريق الرواية الشفهية.**
- رحلة الصحابة الكرام لسماع ما لم يسمعوه من الحديث، أو التثبت أحيانا مما سمعوه.

- التدوين للعلوم مرحلة لاحقة تأتي بعد نشأتها، والسنة قبل قيام علماء الحديث بجمعها كانت معلومة للمسلمين، فلم يكن هدفهم تقرير السنة وإثباتها، وإنما كان هدفهم جمعها وحمايتها من الضياع، كما فعل الصحابة حين قاموا بجمع القرآن في مصحف واحد.
- **وكما حفظ المئات من أبناء الصحابة القرآن بالمشافهة، دون أن يمتلك أكثرهم مصحفا مكتوبا، فكذلك حفظوا كثيرا من الأحاديث والسنن.**

فهذه الملابسات وغيرها مما لم يذكر، مما لا يشك عاقل في أنها دواعي قوية وضمانات أكيدة لحفظ السنة الشريفة من الضياع، حتى لو فرضنا جدلا أنه لم يكتب منها شيء إلى القرن الثاني الهجري.

ثالثا: مراحل توثيق السنة الشريفة

– عرض إجمالي

– **القرن الأول الهجري:** مرحلة الكتابة في صحف مفرقة.

(العهد النبوي – عهد الصحابة الكرام – عهد كبار التابعين)

– **القرن الثاني الهجري:** التدوين الرسمي للحديث أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني.

(جيل صغار التابعين)

– **منتصف القرن الثاني:** بداية التصنيف والترتيب. (جيل أتباع التابعين)

– **القرن الثالث** : (عصر السنة الذهبي)، مرحلة التوسع والتنويع في التصنيف.

(عصر الأئمة أصحاب المصنفات).

– العرض التفصيلي

– القرن الأول الهجري: مرحلة الكتابة في صحف مفرقة

1 – في حياة النبي – صلى الله عليه وسلم

- **سبب الاختلاف في ثبوت الكتابة في هذا القرن:**
- تعارض الأحاديث في النهي عن كتابة الحديث والإذن فيها.
- الفهم الخاطئ للعبارة المتداولة عن الإمام الزهري (ت124هـ) "أول من دون العلم ابن شهاب الزهري" حيث فُهم من التدوين فيها مطلق الكتابة، وهي إنما تعني الجمع للكتابة المتفرقة في ديوان.

- أصح ما ورد في النهي عن كتابة الحديث

- ما رواه روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار**»[1].

- ما ورد في الإذن في كتابة الحديث

- ما رواه البخاري ومسلم أن عليا رضي الله عنه لما سأله أبو جحيفة: هل عندكم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى القرآن؟ قَالَ: «**لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ**»[2].

- ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «**مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ**»[3].

- ما رواه البخاري ومسلم أن أبا شاه رجل من أهل اليمن التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئا سمعه من خطبته عام الفتح، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ**»[4].

- **أبرز من أوضح الإشكال في هذا الموضوع وأزال التعارض فيه**

الخطيب البغدادي (ت463هـ) في الكتاب الذي ألفه خصيصا في هذا الموضوع باسم: **تقييد العلم**.

- **أهمية كتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي**

- أقدم وأوسع كتاب في هذا الباب؛ حيث لم يُسبق مؤلفه إلى مثله .

- نتائجه التي توصل إليها تعد جواباً على الشكوك والشبهات التي يثيرها المستشرقون وأتباعهم حول تدوين السُّنَّة النبوية.

---

[1] صحيح مسلم رقم 3004.

2 صحيح البخاري رقم 3047 وصحيح مسلم 1370.

[3] صحيح البخاري رقم 113 .

[4] صحيح البخاري رقم 2434 وصحيح مسلم رقم 1355.

- **مجمل ما تضمنه الكتاب في الجواب عن إشكال الكتابة في هذه المرحلة**
- لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث سوى حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم.
- أن الأمر استقر في حياته صلى الله عليه وسلم على إباحة الكتابة، وقد قدَّم المؤلف عدة أدلة على ذلك، بل ذكر أدلة من الكتاب والسُّنَّة على الحث على الكتابة.
- أن التدوين – بمعنى الكتابة في صحف متفرقة – قد بدأ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.
- أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، وإنما لأسبابٍ منها:
  - أن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام؛ مخافة اختلاط الحديث بالقرآن.
  - أن النهي إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ مخافة الاشتباه.
  - أن النهي كان في حق من وُثق بحفظه، وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن كان في حق من لا يوثق بحفظه كأبي شاه.
- **شواهد كتابة السنة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم:**
- ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعماله بشأن الزكوات وأنصبتها.
- ما كتب من العهود بينه وبين اليهود بالمدينة، وبينه وبين المشركين في الحديبية.
- الكتب التي كتبها إلى الأمراء والملوك.
- ما ثبت من أنه كتب كتابا فيه الفرائض والسنن والديات.

2 – كتابة الحديث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم

أ – على يد الصحابة رضي الله عنهم

- **نماذج من الصحف التي دونها الصحابة رضي الله عنهم:**

ذكر الخطيب البغدادي في كتابه (تقيد العلم) نماذج من هذه الصحف، منها:

– صحيفة أبي بكر الصديق، وهي في فرائض الصدقة.

– صحيفة علي بن أبي طالب، أخرج منها مسلم وأحمد.

– صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وهي المعروفة بالصحيفة الصادقة، وهي في مسند أحمد.

– صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، ذكرها البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه، باب الصبر عند القتال.

– صحيفة أبي موسى الأشعري، وفيها شيء في المسند لأحمد.

– الصحيفة الصحيحة التي يرويها همام بن منبه عن أبي هريرة. وهي من أشهر الصحف، وتضمنت 140 حديثا، ساقها كلها الإمام أحمد في مسنده بسند واحد، وانتقى منها الشيخان أحاديث.

– صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أجمعين.

وكانت هذه الصحف هي النواة الأولى لما صنف في القرنين الثاني والثالث.

ب– على يد التابعين رحمهم الله تعالى

- **توسعهم في كتابة الحديث وأسبابه.**

توسع التابعون في كتابة الحديث ومن **أسباب هذا التوسع** ما يلي:

– انتشار الروايات وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

– موت كثير من حفاظ السنة، فخيف بذهابهم أن يذهب كثير من السنة.

– ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة.

– ظهور البدع والأهواء وفشو الكذب؛ خاصة بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه.

.– زوال كثير من أسباب كراهية الكتابة.

- **نماذج من الصحف التي كتبها التابعون**

ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) عددا كبيرا من الصحف التي دونها التابعون، منها:

– صحيفة أوصحف سعيد بن جبير (تلميذ ابن عباس).

– صحف مجاهد بن جبر المكي (تلميذ ابن عباس).

– صحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم المكي (تلميذ جابر بن عبد الله).

– صحيفة أيوب بن أبي تميمة السختياني.

– صحيفة هشام بن عروة. وغير ذلك من الصحف التي رويت عن التابعين.

وكانت هي الأساس الثاني لما صنف في القرنين الثاني والثالث.

وحال الصحف في هذه المرحلة كحال القرآن الكريم في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – حيث لم يكن مكتوبا في كتاب واحد ولا مجموعا في مكان واحد.

3 – أبرز الكتب المختصة الجامعة لشواهد توثيق السنة الشريفة في القرن الأول الهجري كتابة

- **تقييد العلم،** للخطيب البغدادي (ت463هـ)
- **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه،** لمحمد مصطفى الأعظمي (ت 1439هـ)
- **النسخ والصحف الحديثية،** لبكر بن عبد الله أبو زيد (ت 1429هـ)
- **السنة قبل التدوين،** لعجاج الخطيب (ت1443هـ)

القرن الثاني الهجري:

1 – التدوين الرسمي للحديث أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني

على يد عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ) (جيل صغار التابعين)

بداية هذه المرحلة تشبه إلى حد كبير مرحلة جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر رضي الله عنه.

أبرز من عهد إليه عمر بن عبد العزيز بهذه المهمة عالمان كبيران هما:

- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت 120 هـ) أمير المدينة وقاضيها.
- محمد بن شهاب الزهري القرشي المدني (ت 124هـ) وكان أعلم أهل المدينة بالسنة وأكثرهم جمعا لها. وكان له تلاميذ يروون عنه.

- **مميزات توثيق السنة في هذه المرحلة**

- الاستقصاء في جمع الأحاديث المتفرقة وتدوينها في كتب **من غير تبويب أو ترتيب معين.**
- الغاية منه النشر للناس لا التدوين الشخصي.

- **خلاصة الجواب عن استشكال الكتابة للسنة الشريفة في القرن الأول الهجري**

- **يتبين خطأ النتائج التي استنتجها المستشرقون وأتباعهم حول تاريخ تدوين السنة الشريفة من جهة أنهم جهلوا أو تجاهلوا الملابسات المحيطة بالسنة النبوية في القرن الأول الهجري؛ القاضية بحفظ السنة رواية، حتى لو فرضنا جدلا أنها لم تكتب إلا في بداية القرن الثاني الهجري.**
- **وجهلوا كذلك أو تجاهلوا الحقائق التاريخية الثابتة لمراحل توثيق السنة الشريفة التي تقضي بوجود الكتابة لكثير من السنة في القرن الأول الهجري، مع حفظها في الصدور وتناقلها بالرواية الشفهية أيضا.**
- **ولم يفرقوا بين عبارات ومصطلحات العلماء في التأريخ لهذا الموضوع؛ ففهموا من لفظ التدوين معنى الكتابة، وبينهما الفرق الواضح البيّن.**

2 – مرحلة التصنيف والترتيب بداية من منتصف القرن الثاني (جيل أتباع التابعين)

كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتب على الأبواب والفصول، كما كانت له الريادة في التأسيس والتأصيل لعلوم السنة.

- **مميزات توثيق السنة في هذه المرحلة**

- جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد، ثم يجمع جملة الأبواب والكتب في مصنف واحد.
- جمع أقوال الصحابة وفتاوى التابعين إلى جانب الأحاديث النبوية.

أشهر المصنفين في منتصف القرن الثاني:

- **عبد الله بن جريج (ت 150 هـ) أول من صنف الكتب بمكة، من كبار تلاميذ الزهري.**
- معمر بن راشد اليماني (ت 152 هـ) من كبار تلاميذ الزهري. وقد ألف كتابه الجامع. تم العثور عليه وطبع في آخر مصنف عبد الرزاق.
- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي أحد الأعلام في المغازي والسير المتوفى سنة (151هـ) جمع كتابه (السيرة) المعروفة بسيرة ابن إسحاق وهو ممن أخذ عن الإمام الزهري .
- سعيد بن أبي عروبة (ت 156 هـ) وشعبة بن الحجاج (ت 160 هـ) وحماد بن سلمة (ت 167 هـ) من كبار علماء البصرة، وأول من صنف كتب الحديث بها.
- **عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت 156 هـ)** فقيه الشام وأول من صنف الكتب بها . **وهو من تلاميذ الزهري.**
- محمد بن أبي ذئب (ت 158 هـ) بالمدينة. وقد ألف الموطأ قبل موطأ مالك ورتبه على الأبواب الفقهية.
- سفيان الثوري (ت 161 هـ) أول من صنف الكتب بالكوفة.
- الليث بن سعد (ت 175 هـ) إمام أهل مصر ومفتيها وقرين مالك بن أنس وصاحبه، ألف كتبا كثيرة.
- أبو عوانة اليشكري (ت 175 هـ) من علماء واسط بالعراق.
- **مالك بن أنس (ت 179 هـ) ألف كتابه الموطأ. وهو من تلاميذ الزهري،** وقد قرأه على مالك عشرات العلماء من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب والأندلس، وانتشرت نسخه في كل البلدان الإسلامية في حياة مؤلفه الإمام مالك.

- **القرن الثالث: (عصر السنة الذهبي)، مرحلة التوسع والتنويع في التصنيف**

يعتبر هذا القرن **عصر السنة الذهبي** إذ برز فيه كثير من الحفاظ والنقاد، من أمثال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه, وعلي بن المديني, ويحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وغيرهم، ممن كان على أيديهم تأسيس كثير من علوم الحديث.

- **مميزات توثيق السنة الشريفة في هذا القرن.**
- تجريد الأحاديث النبوية وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين.
- الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.
- حفظ السنة مكتوبة بأسانيدها في أمهات كتب الحديث.
- **بلوغ توثيق السنة الشريفة غايته واستقراره بحفظ السنة مكتوبة بأسانيدها في كتب صارت العمدة في عصرها وبعده إلى يوم الناس هذا، وأصبحت تعرف بأمهات كتب الحديث.**

المصادر والمراجع

- تقييد العلم ، الخطيب البغدادي.
- تدوين السنة وشبهات المستشرقين، حاكم عبيسان المطيري.
- تدوين السنة، نشأته وتطوره، محمد مطر الزهراني.
- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي.
- السنة قبل التدوين، عجاج الخطيب.

الحديث الصحيح

1- تعريف الحديث الصحيح

لغة : الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني.

اصطلاحاً: **ما اتصل سنده بنقل العَدْل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا عِلَّة**[1].

2 – شرح التعريف

- **اتصال السند** : أي أن كل راو من رواته أخذ الحديث مباشرة ممن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

بم يعرف اتصال السند؟ بتواريخ ميلاد ووفيات الرواة، وأوطانهم وأماكن رحلاتهم وشيوخهم وتلامذتهم، من خلا الكتب المصنفة في ذلك.

- **عدالة الرواة** : العدل هو من يجتنب الكبائر ويتقي في الغالب الصغائر.

بم تعرف العدالة؟ إما بتنصيص من علماء الجرح والتعديل، وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه كفاه.

- **ضبط الرواة** : أي أن يحفظ ما تحمَّله حفظا صحيحا متقنا حفظ **صدر** أو **كتاب** إلى أن يؤديه كما تحمله كذلك.

بم يعرف الضبط؟ باختبار الراوي في حفظه، أو مقابلة رواياته بروايات من هو أوثق منه؛ فإن وافقه في الغالب عد ضابطا.

عدم الشذوذ: أن لا يخالف الراوي الثقة من هو أوثق منه.

بم يعرف الشذوذ؟ بمقارنة رواية الثقة برواية الأوثق منه.

- **عدم العلة** : أي لا يكون الحديث معلا، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منه .

بم تعرف العلة؟ بأقوال العلماء أئمة النقد في الحديث، من خلال كتب العلل الجامعة لأقوالهم، مثل علل ابن أبي حاتم، والعلل للدارقطني.

---

[1] نزهة النظر لابن حجر ص 67. وتيسير مصطلح الحديث، للطحان ص 44.

استنتاج

من خلال الشرح للتعريف يتبين أن للحديث الصحيح شروطا يجب توفرها حتى يحكم بصحته وهي :

– اتصال السند . عدالة الرواة . ضبط الرواة . عدم العلة . عدم الشذوذ.

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمي الحديث حينئذ صحيحاً.

3 – حكمه

وجوب قَبوله واعتقاد حجيته، أما العمل فبحسب الحكم الوارد فيه من جهة وجوبه أو عدم وجوبه وتعلقه بجميع المكلفين أو بعضهم، وقد يكون حكمه منسوخا فيعتقد ثبوته منسوخا.

4 – مثال تطبيقي للحديث الصحيح

ما رواه الترمذي في شمائل النبي – صلى الله عليه وسلم – باب ما جاء في صفة شرب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "حدثنا علي بن حُجْر، قال: حدثنا ابن المبارك، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال «**سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ**»[1]. **هذا حديث صحيح قد استوفى شروط الصحة، نتبينها فيما يلي:**

الشرط الأول: اتصال السند

- الترمذي صرح بالسماع من شيخه علي بن حجر، وعلي بن حجر صرح بالسماع من شيخه عبد الله بن المبارك.
- أما عنعنة ابن المبارك في روايته عن شيخه عاصم الأحول فهي محمولة على الاتصال هنا؛ لأنَّ ابن المبارك سماعه معروف من عاصم، وروايتة عنه في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكتاب النسائي، وهو يذكر في تلاميذ عاصم، وعاصم مذكور في شيوخ ابن المبارك، وهو غير مدلسٍ.
- وكذلك عنعنة عاصم عن الشعبي محمولة على الاتصال؛ فعاصم ليس مدلساً ومعروف بالرواية عن الشعبي وروايته عنه في الكتب الستة، والشعبي من شيوخ عاصم، وعاصم من تلاميذ الشعبي.
- وكذلك الشعبي في روايته عن ابن عباس؛ فالشعبي ليس مدلساً، وهو معروف بالرواية عن ابن عباس، وروايته عنه في الكتب الستة.

[1] الشمائل المحمدية للترمذي رقم 119.

فمما تقدم يتبين أنَّ هذا الحديث قد استوفى شرط الاتصال.

الشرط الثاني والثالث (العدالة والضبط)

- عليّ بن حجر: قال عنه ابن حجر في التقريب (4700) (ثقة حافظ).

- عبد الله بن المبارك: قال عنه في التقريب (3570) (ثقة ثبت فقيه).

- عاصم بن سليمان الأحول: قال عنه في التقريب (3060) (ثقة).

- الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشعبي، فقد قال عنه في التقريب (3092) (ثقة مشهور فقيه فاضل).

- فالحديث استكمل ثلاثة شروط، وهي: الاتصال والعدالة والضبط؛ فصار إسناد الحديث صحيحاً.

الشرطان: الرابع والخامس: انتفاء الشذوذ والعلة.

- لم يتكلم العلماء في الحديث عن شذوذ أو علة ؟ فصار الحديث صحيحاً.

تنبيه: مع صحة الحديث في شرب النبي – صلى الله عليه وسلم – قائما – إلا أن الأصل الذي ثبتت به أحاديث أخرى هو الشرب جلوسا. ويكون هذا الحديث دليلا لجواز الشرب قياما أحيانا، ويكون النهي للكراهة، لا التحريم.

5 – شرح مصطلحات في الحديث الصحيح

- متفق عليه: يعني أن البخاري ومسلما أخرجا الحديث معا في صحيحيهما.

- صحيح الإسناد: يعني الحكم بصحة السند من غير أن يستلزم صحة المتن؛ لجواز أن يكون المتن شاذا أو به علة.

وإذا أرادوا صحة الحديث سندا ومتنا أطلقوها دون تقييد فقالوا: "حديث صحيح".

- أصح الأسانيد: تطلق على الأسانيد المتوفرة على أعلى درجات الصحة.

ومن أمثلتها: مالك عن نافع عن ابن عمر.

الزهري عن سالم عن أبيه.

- على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما: تطلق هذه العبارة على الحديث حيث يكون رواته رجال صحيح البخاري ومسلم أو أحدهما، بالكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

6– المصنفات في الحديث الصحيح

أ – أول من صنف في الصحيح: الإمام البخاري ثم الإمام مسلم في صحيحيهما.

تنبيه

لا تعارض بين هذا القول وبين قول الإمام الشافعي: "أصح كتاب بعد كتاب الله "موطأ الإمام مالك" وذلك لأمور:

– أن كلامه كان قبل وجود "الصحيحين" حيث توفي – رحمه الله – سنة (204هـ) وعمر الإمام البخاري آنذاك لا يتجاوز عشر سنوات، وكان مولد الإمام مسلم سنة (204هـ) .

– أن أولية الصحيحين محمولة على الصحيح المجرد، بخلاف الموطأ الذي شمل الكثير من أقوال الصحابة والتابعين واجتهادات مالك رحمه الله.

ب – الموازنة بين الصحيحين من حيث الصحة

يعتبر صحيح الإمام البخاري أصح من صحيح مسلم في الجملة؛ لأنه أوثق رجالا وأشد اتصالا؛ فالإمام البخاري يشترط اللقاء بين الراوي ومن روى عنه، والإمام مسلم اكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقي.

ج – المصنفات في الصحيح بعد الصحيحين

– صحيح ابن خزيمة (ت 311 هـ) – صحيح ابن السكن (ت 353 هـ) – صحيح ابن حبان (ت 354 هـ)– مستدرك الحاكم (ت 405هـ) – المختارة للضياء المقدسي (ت 643 هـ).

سبب تصنيفها: لأن البخاري ومسلما لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة في كتابيهما.

حكم أحاديثها: بحسب مصنفيها فأحاديث هذه المصنفات صحيحة، كما هو معلوم من تسمياتها وعناوينها، إلا أن غيرهم من العلماء لم يسلموا بصحة جميع تلك الأحاديث، وقرروا بالبحث فيها أن منها الصحيح والحسن والضعيف، والغالب فيها الصحيح والحسن.

7 / أ – **مراتب الحديث الصحيح**

– بالنظر إلى الحكم بالصحة للحديث من طريق واحد أو طريقين.

– صحيح لذاته: هو الذي بلغ درجة الصحة بنفسه دون أن يحتاج إلى ما يقويه؛ فصحته نشأت من ذاته لا من حديث آخر خارج عنه.

– صحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تقوى من طريق آخر يكون صحيحا لغيره؛ لأن صحته نشأت من غيره.

– بالنظر إلى تفاوت درجات الصحة في الأسانيد: بعض الأسانيد أصح من بعض.

– بالنظر إلى المصنفات وشروط أصحابها

– ما اتفق عليه البخاري ومسلم – ثم ما انفرد به البخاري – ثم ما انفرد به مسلم – ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه – ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه – ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه – ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة.

7 / ب – **فائدة معرفة مراتب الصحيح:** الترجيح عند التعارض.

8– المصادر والمراجع

– مقدمة ابن الصلاح

– اختصار علوم الحديث، لابن كثير

– تدريب الراوي للسيوطي

– نزهة النظر، لابن حجر

– تيسر مصطلح الحديث، لمحمود الطحان

– الدراسات المفردة

– الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح، عبد الكريم صباح.

الحديث الحسن

1* – أقوال العلماء في تعريف الحديث الحسن

أ – تعريف الترمذي (ت 279 هـ): أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه[1].

ب – تعريف الخطابي (ت 388هـ): هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء[2].

ج – تعريف ابن حجر (ت852هـ): قال: وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ. **فإن خف الضبط.فهو الحسن لذاته**[3].

1** مناقشة الأقوال:

تعريف الترمذي يقع على **الحسن لغيره**، والأصل في تعريف الحسن أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن لانجباره بتعدد طرقه.

تعريف الخطابي عليه انتقادات كثيرة. خلاصتها: أن القيود التي ذكرها لا تخص الحديث الحسن، وإنما يشترك معه فيها الصحيح، بل والضعيف في قيد: ما عرف مخرجه.

التعريف المختار: تعريف ابن حجر: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل **الخفيف الضبط**، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة"[4].

3– أقسامه وأمثلتها، ومراتبه وأحكامها

أ – أقسامه

- **الحسن لذاته: هو** المقصود عند الإطلاق، وعليه يصدق تعريف ابن حجر.
- **مثاله:** ما أخرجه الإمام الترمذي في سُنَنه قال: حدثنا قُتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِي، عن أبي عمران الجَوْني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، قال: سمعتُ أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «**إِنَّ أَبْوَابَ الجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ**».

  وقال الترمذي: هذا حديث **حسن غريب**[1].

---

[1] العلل الصغير للترمذي في آخر كتابه السنن ، تحقيق بشار عواد معروف، دار الجيل 1998م، ط 2 – 254/6.

[2] انظر: مقدمة معالم السنن للخطابي 6/1.

[3] نزهة النظر شرح نخبة الفكَر، تحقيق: الرحيلي، طبعة سفير، الرياض 1422هـ – ص 67، 78.

[4] تيسير مصطلح الحديث ص 58.

- وكان هذا الحديث حسنًا لذاته **لأن له طريقا واحدا، ولأن رجال إسناده الأربعة ثِقَات، إلاَّ جعفر بن سليمان الضُّبَعِي، فإنَّه حسن الحديث**؛ لذلك نزل الحديث عن مَرتبة الصَّحيح إلى الحسَن لذاته.

حكمه:

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين.

مراتبه

تتفاوت مراتب الحديث الحسن لذاته كما تتفاوت مراتب الصحيح لذاته.

وأعلى مراتب الحسن لذاته: ما روي بإسناد اختلف العلماء فيه فمنهم من جعله من الصحيح ومنهم من جعله من الحسن.

مثاله: – بَهز بن حكيم عن أبيه عن جده

- عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
- محمد بن إسحاق عن إبراهيم التيمي عن جابر .

فهذه الأسانيد مختلف فيها، وإن كان الراجح فيها أنها من الحسان، لكنها **عُدّت من أعلى الحسان لأن من العلماء من أوصلها إلى الصحيح** .

وأدنى مراتب الحسن لذاته: ما روي بإسناد **وصفه بعض العلماء بالضعف** كرواية الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطأة . فإن هؤلاء مضعفون عند بعض أهل العلم ، ولذلك صار حديثهم عند من يحسنه من أدنى مراتب الحسن .

الحسن لغيره: هو الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً.

وهو الذي عناه الترمذي بتعريفه.

يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين، هما:

أ- أن لا يكون ضعف الحديث شديدا.

ب- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

- **حكمه:** مقبول يحتج به.

---

[1] سنن الترمذي، رقم 1659.

- **مرتبته:** أدنى مرتبة من الحسن لذاته، فلو تعارضا قدم الحسن لذاته.
- **مثاله:** ما رواه الترمذي وحسنه، من طريق شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، أن امرأة من بني فَزَارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِنَعْلَيْنِ؟**» قالت: نعم، قال: فأجاز".

قال الترمذي: "وفي الباب عن عمر، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، وأبي سعيد، وأنس، وعائشة، وجابر، وأبي حدرد الأسلمي"[1].

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

4 – مقصود الترمذي بقوله: حسن صحيح

– إن ورد الحديث من طريق واحد فللتردد في الحكم عليه بالصحة أو الحسن بتقدير أو بين الكلمتين؛ حسن **أو** صحيح.

– وإن ورد من طريقين، فللحكم على أحدهما بالصحة والحكم على الآخر بالحسن بتقدير الواو؛ حسن **و**صحيح؛ كما بينه الحافظ ابن حجر في كتابه نزهة النظر [2].

5 – مظان الحديث الحسن

لم يفرد العلماء كتبا خاصة بالحديث الحسن المجرد كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب :

- **جامع الترمذي:** المشهور ب (سنن الترمذي) أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره.
- **سنن أبي داود:** ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه (والمقارب للصحيح هو الحديث الحسن).

6 – الدراسات المعاصرة للحديث الحسن

- الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية، خالد الدريس.
- الحديث الحسن مطلقا ومقيدا عند الإمام الترمذي، عمر فلاتة.
- منهج الإمام الترمذي في الحكم على الحديث بالحسن في كتابه الجامع، رسالة ماجستير، قبلي بن هني.

---

[1] سنن الترمذي رقم 1113.

[2] نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص 210.

الحديث الضعيف

1 – تعريف الحديث الضعيف

في اللغة : مشتق من الضعف وهو ضد القوة، والضعف حسي ومعنوي والمراد به هنا هو الضعف المعنوي.

في الاصطلاح : هو **ما لم يجمع صفات الحديث الحسن**[1] .

2– أقسام الحديث الضعيف وأنواعها

ينقسم الحديث الضعيف إلى قسمين رئيسن، وتحت كل منهما أنواع:

أ – ضعيف شديد الضعف لا ينجبر:

ومن أنواعه:

*الموضوع : هو الحديث المكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم.

* الحديث المتروك: وهو ما رواه راو متهم بالكذب.

*المقلوب: وهو الحديث الذي يكون فيه إبدال لفظ بلفظ آخر سواء كان الإبدال في سند الحديث أو في متنه بتقديم أو تأخير.

*الشاذ : هو الحديث الذي خالف فيه الثقة من هو أوثق منه .

*المنكر: ما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أولى منه.

*المعَلّ : الحديث الذي وجدت فيه علة تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها .

ب – ضعيف خفيف الضعف، محتمل ضعفه، قابل للانجبار.

ومن أنواعه:

- انقطاع السند بصوره (المنقطع، المرسل، المعلق، المعضل)
- رواية المجهول من الرواة.
- الحديث المدلَّس: رواية الرواي عمن سمع منه ما لم يسمعه بلفظ يوهم السماع.

3 – فائدة معرفة مراتب الضعيف: معرفة ما يصلح منها للتقوية وما لا يصلح.

4– أسباب ضعف الحديث إجمالا:

أ – الطعن في الراوي من جهة العدالة والضبط.

- أسباب القدح في العدالة: الكذب – التهمة بالكذب – الفسق – البدعة – الجهالة.
- أسباب القدح في الضبط: – فحش الغلط – سوء الحفظ – الغفلة – الوهم – مخالفة الثقات.

---

[1] تيسير مصطلح الحديث ص 78.

ب – الطعن في المروي، من جهة انقطاع في السند أو وجود شذوذ أو علة في الحديث.

5 – حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف.

بيانه في العناصر الآتية: :

أولًا :الاحتجاج بالحديث الضعيف في **العقائد**، لا يجوز بإجماع العلماء.

ثانيًا :الاحتجاج بالحديث الضعيف في **الأحكام** (الحلال والحرام) لا يجوز أيضًا وبه قال جمهور العلماء.

ثالثًا :الاحتجاج بالحديث الضعيف **في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال**، المشهور عند العلماء: جواز الاحتجاج به بثلاثة شروط:

الشرط الأول : ألّا يكون شديد الضعف.

الشرط الثاني :أن يندرج تحت أصل معمول به.

فمثلًا :حديث ضعيف يرغِّب في بر الوالدين، أو صلاة الجماعة فإنّ هذا الحديث و إن كان ضعيفًا إلّا أنّه يندرج تحت أحاديث صحيحة في فضل بر الوالدين، وصلاة الجماعة.

الشرط الثالث :ألّا يعتقد عند العمل به ثبوته عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فإذا ذكرته من دون إسناد تقول: روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كذا ونحو ذلك، لئلا يُجزم بنسبته للرسول – صلى الله عليه وسلم .

الترجيح: الأظهر– والله أعلم– أنّ الحديث الضعيف لا يُعمل به مطلقًا إلّا إذا كان له شواهد ترتقي به إلى درجة الحسن، وهو الذي يُشير إليه كلام ابن تيمية –رحمه الله– حيث بيَّن أن الحديث الحسن لغيره الموجود عند الترمذي ومن تأخر يدرجه المتقدّمون من أهل الحديث ضمن الحديث الضعيف وأنه هو المقصود في مسألة :جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب[1].

وكذلك الشروط التي اشترطت للاحتجاج بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، هي إلى تأييد القول بالمنع أقرب منها إلى الجواز.

ولأن في الصحيح والحسن الغنية عن الضعيف.

وسدا للذريعة عن أن يدخل في السنة ما ليس منها بصفة عامة.

6 – أشهر الكتب التي هي مظانّ الأحاديث الضعيفة:

- **كتب عامة:**
- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.
- كتاب الضعفاء للعقيلي.
- ميزان الاعتدال للذهبي.

[1] الفتاوى الكبرى 159/6.

- **كتب خاصة** : كتاب المراسيل لأبي داود، والعلل للدارقطني.

7 – الدراسات المعاصرة

- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم الخضير.
- منزلة الحديث الضعيف ظاهرا المنجبر حكما، وقرائن جبره، عبد السلام أبو سمحة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2012م.

8 – مثال تطبيقي للحديث الضعيف

ما رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي – رحمهم الله– من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، عن زياد بن نعيم الحضرمي، عن زياد بن الحارث الصدائي – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "**مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ**".

وعند تأمل هذا الحديث والبحث في إسناده نجده ضعيفًا، لأنّ فيه عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ضعيف عند أهل الحديث.

قال عنه الترمذي – رحمه الله: "حديث زياد إنما نعرفه من حديث الأفريقي، والأفريقي ضعيف عند أهل الحديث" [1].

المصادر والمراجع العامة

- مقدمة ابن الصلاح
- نزهة النظر، لابن حجر
- تيسر مصطلح الحديث، لمحمود الطحان.

[1] سنن الترمذي رقم 199.